

أثر التسهيلات المصرفية المتعثرة على البنوك العمومية الجزائرية

د. هبال عادل

أستاذ محاضر

جامعة الجلفة

تاريخ النشر: 2018/06/15

ملخص

إن الجهاز المصرفي له دور هام في النشاط الاقتصادي في أي دولة ، والبنوك تعتبر أحد الأدوات الهامة في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تعبئة المدخرات وتساعد في تنمية الاستثمارات وزيادة المشروعات بما تقدمه من تسهيلات وخدمات مصرفية .
لذا ظهرت الحاجة إلى الاهتمام بتقديم التسهيلات المصرفية في البنوك التجارية ، لذلك وجب التعرف على الآثار الاقتصادية الناشئة عن مشاكل هذه التسهيلات المصرفية ، حيث أن هذه المشاكل تؤدي إلى ضعف دور البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي وإلى حدوث اختلال في مسيرة التنمية الاقتصادية ، ولكي تستطيع البنوك التجارية القيام بدورها الفعال لابد من الوقوف على الأسباب الحقيقية وراء مشاكل التسهيلات المصرفية في البنوك ودراسة الآثار الاقتصادية لهذه المشاكل وأنواعها ، ومن هذه المشاكل التي تواجه التسهيلات المصرفية في البنوك التجارية في مصر مشكلة التسهيلات المصرفية المتعثرة ومشكلة التركيز الائتماني بمعنى منح نسبة كبيرة من التسهيلات لعدد محدود من العملاء وبالتالي تعرض هذه التسهيلات لنسبة مخاطر عالية أو تعثر في السداد وهناك مشكلة عدم التقييم السليم للضمانات وعدم وجود ضمانات ذات أهمية للعميل وتمثل ضمان حقيقي للقرض ، كما نجد مشكلة ضعف الاستعلامات البنكية الخاصة بالتسهيلات المصرفية وغيرها من المشاكل الأخرى وأيضاً تحديد ودراسة الاتجاهات لتحسين وعلاج هذه المشاكل الخاصة بالتسهيلات المصرفية ، ووضع الأسس والسياسات الائتمانية التي تساعد على تقويم وزيادة فاعلية العملية الائتمانية ، وأن يكون هناك إطار عام يحكم سياسة التسهيلات المصرفية بحيث لا يتجبد السياسات المتبعة في البنوك التجارية عن المسار السليم ، ويستلزم ذلك زيادة الرقابة على التسهيلات المصرفية من خلال الرقابة الداخلية في البنوك التجارية ورقابة البنك المركزي ووضع نظام متكامل للرقابة على البنوك من خلال البنوك المركزية وذلك لمنع فرص التلاعب أو منح الائتمان بدون ضوابط وانتشار الفساد .

الكلمات الدالة: التسهيلات المصرفية، التعثر المصرفي، العمليات الائتمانية،

Résumé

Le système bancaire joue un rôle important dans l'activité économique de tous les pays, les banques sont l'un des outils importants du développement économique grâce à la mobilisation de l'épargne, la contribution au développement des investissements et l'accroît de nombre de projets dotés de facilités et de services bancaires.

Alors La nécessité d'accorder une attention particulière à la fourniture de services bancaires des banques commerciales est devenue important, il est nécessaire de déterminer les effets économiques des problèmes de ces services, car ils ont pour effet d'affaiblir le rôle des banques commerciales dans l'activité économique et de perturber le cours du développement économique. Pour que les banques commerciales puissent jouer efficacement leur rôle, il est nécessaire d'identifier les véritables raisons des problèmes de facilités bancaires dans les banques et d'étudier les effets économiques de ces types de problèmes. parmi ces problèmes auxquels sont confrontées les facilités bancaires dans les banques commerciales en Égypte, il y a le problème des facilités bancaires en difficulté et le problème de la concentration du crédit, qui consiste à octroyer un pourcentage élevé de facilités à un nombre limité de clients, exposant ainsi ces derniers à un risque élevé Et un échec de remboursement.

Il y a aussi le problème de manque d'évaluation correcte des garanties et du manque de garanties d'intérêt pour le client et qui représente une garantie réelle du prêt. Nous trouvons le problème de la faiblesse des demandes de renseignements bancaires pour les services bancaires et autres problèmes. Il faut identifier et étudier les tendances visant à améliorer et à remédier les problèmes liés aux services bancaires et à mettre les bases et les politiques de

crédit permettant d'évaluer et d'accroître l'efficacité du processus de crédit. Ainsi un cadre général devrait également régir la politique des services bancaires afin que les politiques adoptées par les banques commerciales ne s'écartent pas du cours normal des opérations, ce qui suppose un renforcement de la surveillance des services bancaires par le contrôle interne des banques commerciales et la surveillance de la Banque centrale afin d'éviter toute possibilité de manipulation ou d'octroi de crédit sans contrôle et propagation de la corruption.

Mots clés : facilités bancaires, défaillances bancaires, opérations de crédit.

مقدمة

إن التسهيلات المصرفية في البنوك التجارية لها دور هام في تقديم الاحتياجات المادية للمنشآت الاقتصادية ولقد تغيرت صورة البنك في السنوات الأخيرة من القرن العشرين من الصورة السلبية التي ينتظر فيها عملائه صورة أكثر إيجابية يتحول معها البنك إلى كيان تسويقي يرتكز على رغبات العملاء وكسب رضائهم عن خدماته المقدمة إليهم وقد استلزم هذا التحول تغييرا هيكليا في النواحي الإدارية للعمل المصرفي لقبول فكرة اتخاذ القرارات في ضوء احتياجات العملاء وظروف المنافسة والعمل على تعظيم الربحية وتمثل التسهيلات المصرفية المقام الأول في توظيفات البنوك التجارية كما تعد المصدر الأساسي للإيرادات هذه البنوك والمجال الرئيسي لربحيتها ، والتسهيلات المصرفية هي أهم بند في بنود الأصول في ميزانية البنك التجاري حيث أن هذه الميزانية هي مرآة لنشاطه تصور مركزه المالي في تاريخ محدد وبصفة مستقلة عن مالكي رأسماله (المساهمين) وعمالته (المودعين والمقترضين) وذلك لكون البنك شخصية اعتبارية .

ولكن تواجه التسهيلات المصرفية في البنوك التجارية بعض المشاكل مثل مشكلة ضعف الاستعلامات البنكية وعدم التقييم السليم للضمانات أو الحصول على ضمانات لا تمثل قيمة حقيقية للقروض أو ضعف الأداء بالنسبة للإدارة في البنوك التجارية مما يساعد على قرارات ائتمانية غير سليمة أو عدم إجراء متابعة لهذه القروض مما يتسبب في تعثرها وظهور التسهيلات المصرفية المتعثرة وهذه المشاكل ساعدت في ضياع أموال بعض هذه التسهيلات وتحقيق خسارة لهذه البنوك وضياع فرص تمويلية الأمر الذي أدى إلى طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

- ما مدى تأثير مشاكل التسهيلات المصرفية المتعثرة على البنوك التجارية الجزائرية ؟
- والإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

1. المحور الأول: الإطار النظري للتسهيلات المصرفية؛
2. المحور الثاني: التسهيلات المصرفية المتعثرة أسبابها وأثارها وكيفية علاجها؛
3. المحور الثالث: دراسة ميدانية لعينة من البنوك العمومية الجزائرية.

المحور الأول: الإطار النظري للتسهيلات المصرفية

إن الغرض الأساسي من تواجد البنوك التجارية هو تعبئة الادخار وتوفير التمويل اللازم لذوي العجز المالي وعلى هذا الأساس تقاس فعالية البنك، وتعني وظيفة منح أو تقديم تسهيلات الائتمانية حيث قيام البنك بتقديم مبالغ نقدية سواء ورقية أو كتابية إلى الأفراد أو رجال الأعمال والمؤسسات على إخلاف أنواعها لآجال مختلفة ، وذلك لتمكينهم من مزاولة ومواصلة أعمالهم وأوجه نشاطاتهم المختلفة.

وتعد عملية منح الائتمان من أهم الأنشطة التي تقوم بها البنوك التجارية، فالتسهيلات المصرفية هي عملية استثمارية تقوم بها البنوك التجارية بغية الحصول على عوائد مختلفة تتمثل في الفوائد والعمولات التي تقرضها البنوك على الذين تم حصولهم على أموال من طرفه .

ومع زيادة التحرر المالي وتطور الأسواق المالية أصبحت البنوك تتنافس فيما بينها ودخلت نشاطات معقدة من التسهيلات المصرفية هذا الأمر صاحبه الكثير من المخاطر التي واجهت البنوك في تحقيق عائد مناسب والتي تهدف من ورائه تحقيق أهدافها العامة.

أولا/ تعريف التسهيلات المصرفية: (الائتمان المصرفي)

وبوجه عام يمكن القول بأن الائتمان المصرفي يركز على الثقة بصورة أساسية والتي هي محور العمليات المصرفية بجميع أنواعها ومن ثم يمكن القول أن الائتمان هو العلاقة بين طرفين. دائن ومدين نتجت عن مبادلة قيم آجلة بقيم عاجلة، بمعنى أن الطرف الأول يقدم وعد بالدفع في تاريخ معين (i) .

ولا تقوم البنوك التجارية بمنح تسهيلات ائتمانية إلا بعد التأكد من سلامة المركز المالي للمقترض وكفاءته وقدرته على الوفاء بدينه تجاه البنك خلال المواعيد المتفق عليها(ii).

ثانيا/ أوجه سياسة التسهيلات المصرفية:

تعتنق البنوك أحد الاتجاهين الآتيين أو كليهما كسياسة لمنح الائتمان: (iii)

1. منهج حذر يستهدف تقليل المخاطر الائتمانية للعمليات التي تحمل الشك في إمكانية استردادها في تاريخ الاستحقاق وهنا تسعى البنوك إلى تلاقي أية خسائر تنتج عن عملية منح الائتمان المصرفي ووفقا لهذا المنهج فإن البنك يركز نشاطاته في المجالات التي يكون له خبرة فيها ولا يميل للدخول في المجالات لا تتوافر للبنك المعلومات الكافية عنها .
 2. منهج ينظر إلى المخاطرة الائتمانية على أنها جزء عادي من نشاط البنك ويقوم البنك عن طريق تقاضي هامش أعلى على العمليات الائتمانية التي تتزايد فيها المخاطر، وهنا يسعى البنك إلى تنمية نشاطه وعملياته الائتمانية بما يسمح بانخفاض نسبة القروض والتسهيلات المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض.
- ويتطلب ذلك أن يكون لدى البنك المعلومات التي تمكنه من التنبؤ بالأحوال الاقتصادية والتوقعات في سوق الائتمان مع وجود مهارة عالية في مجال التحليل الائتماني لتحديد وقياس المخاطر المتوقعة وذلك بغرض الحد من آثارها عن طريق الضوابط والضمانات المناسبة التي تكفل استرداد القرض في ميعاد الاستحقاق .

ثالثا/ أشكال التسهيلات المصرفية: (الائتمان المصرفي)

يتخذ الائتمان المصرفي عدة أشكال منها: (iv)

1. ائتمان بالإقراض النقدي: يقدم البنك للعميل تسهيلا مصرفيا في شكل مبلغ من النقود مقابل تعهد العميل برد التسهيل المصرفي وسداد فائدة هذا التسهيل؛
2. ائتمان دفترى: يتيح البنك للعميل إمكانية أن يصبح حساب العميل مدين في حدود مبلغ معين؛
3. ائتمان بالضمان المصرفي: حيث يقوم البنك بضمان أو كفالة العميل فيما يتعاقد عليه؛
4. خصم الأوراق التجارية: ويسدد البنك قيمتها للعميل فورا مقابل خصم جزء من قيمة الكمبيالة كئتمن للإقراض، فيتحمل البنك المدة الباقية حتى السداد ويتولى تحصيل قيمة الكمبيالة عند حلول ميعاد استحقاقها؛
5. الائتمان في صفقات التجارة الدولية: التسويات المالية الناشئة عن عمليات التصدير والاستيراد؛
6. الاستثمارات : وهي من أشكال الائتمان الهامة.

رابعا/ أهمية التسهيلات المصرفية: (الائتمان المصرفي)

ويمكن تلخيص أهمية الائتمان في الآتي: (v)

1. زيادة الإنتاج؛ 2. زيادة الاستهلاك؛ 3. توزيع الموارد المالية على مختلف الأنشطة الاقتصادية؛

4. تشغيل الموارد العاطلة؛ 5. تسهيل عملية التبادل التجاري.

خامسا/ أنواع التسهيلات المصرفية:

تأتي عوائد المصاريف التجارية بصورة رئيسية من التسهيلات المصرفية التي تقدمها إلى عملاءها وتتمثل هذه التسهيلات في إحدى الصور الآتية: (vi)

1. قروض مباشرة؛ 2. فتح اعتمادات مستندية؛ 3. إصدار خطابات الضمان؛ 4. خصم كمبيالات ومستندات.

المحور الثاني: التسهيلات المصرفية المتعثرة أسبابها وأثارها وكيفية علاجها

كثيرا ما تقع البنوك في أزمات وخسائر تهز كيانها واستقرارها وتفقد الثقة من طرف عملائها. وهذا إزاء تعرضها لعدة مشاكل مصرفية خطيرة، ومن أخطرها مشكلة تعثر التسهيلات المصرفية

أولا/ مفهوم التسهيلات المصرفية المتعثرة:

وتعرف التسهيلات المصرفية المتعثرة بأنها التسهيلات الائتمانية التي تتعدى احتمالات عدم استردادها نسبة 51 % كما يمكن تعريفها بأنها: كافة التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها العميل ولم يحم بسدادها في موعدها، فيتحول الدين من تسهيلات ائتمانية جارية إلى أرصدة مدينة متوقفة، وبمرور الوقت تصبح ديونا متعثرا. (vii)

ثانيا/ أسباب التسهيلات المصرفية المتعثرة:

هناك عدة أسباب أدت إلى تعثر التسهيلات المصرفية ويمكن أجازها باختصار كما يلي:

1. أسباب التسهيلات المصرفية التي ترجع إلى العميل:

وتتنوع هذه الأسباب وتعدد الحالات الائتمانية التي تعثرت وفيما يلي بعض هذه الأسباب: (viii)

- أ. حداثة خبرة العملاء في النشاط الذي يقومون بتمويله خاصة بالنسبة للمشروعات الجديدة؛
- ب. دخول العملاء في أنشطة لا معرفة لهم بها دون علم البنك؛
- ج. سوء الإدارة للأموال المقترضة من البنك؛
- د. عدم جدية العميل وتهاونه في إدارة أموال المنشأة وخاصة مع ازدياد نصيب الأموال المقترضة؛

- هـ. ضعف الكفاءات العلمية والفنية في إدارة النشاط الذي يمارسه العميل؛
- و. دخول العميل صفقات تؤدي إلى إفساره أو نهب أمواله؛
- ز. وفاة العميل ورعونة الورثة وإنفاقهم الغير محسوب من أموال المنشأة المقترضة؛
- ح. عدم الفصل بين أموال العميل الخاصة وأموال المشروع الذي يديره؛ (ix)
- ط. فقد الشركة أحد أسواقها الرئيسية أو عملائها الكبار؛
- ي. سوء وعدم كفاءة النظام المحاسبي المستخدم في المنشأة وعدم مراعاة الدقة؛
- ك. توسع العميل في الاقتراض وبصفة خاصة من المصادر غير المصرفية؛
- ل. قصور دراسة الجدوى المقدمة من العميل أو بعدها عن الواقعية؛
- م. تقديم بيانات و معلومات خاطئة من العميل إلى البنك عند طلب القرض؛
- ن. عدم الالتزامات بتوجيهات البنك و إرشاداته المتعلقة بسير التمويل أو نشاط العميل؛
- س. حدوث اختلاسات أو سرقات ضخمة للأموال المستثمرة في المشروع؛
- ع. هبوط مستوى جودة المنتجات و انصراف المستهلك عنها إلى منتج بديل؛
- ف. اعتماد العميل على التمويل بالعملات الأجنبية لشراء و حيازة الأصول الاستثمارية؛
- ص. عدم نزاهة العميل و أمانته و اعتماده على علاقاته مع أصحاب النفوذ. (x)

2. أسباب التسهيلات المصرفية التي ترجع إلى المشروع:

هناك أسباب لتعثر المشروعات المقترضة ترجع إلى المشروع المقترض ذاته وليس شخص العميل.

- أ. سوء إدارة الإنتاج: ومن أهم هذه الأسباب: (xi)
 - عدم قيام المنشأة على أساس اقتصادي سليم؛
 - انتشار ظاهرة تعطل خطوط الإنتاج لفترات طويلة نتيجة تعطل الآلات وتقادمها؛
 - استخدام تكنولوجيا إنتاجية قديمة؛
 - انخفاض مهارة القوى العاملة لنقص الخبرة أو عدم كفاية التدريب؛
 - سوء تخطيط العمليات الإنتاجية وتضارب القرارات الإدارية المنظمة لعمليات التصنيع؛
 - عدم توافر النقل الداخلي والخارجي وانخفاض كفاءتها؛
 - عدم كفاءة مراقبة المخزون وعدم الدقة في تقدير الاحتياجات.

ب. سوء التسويق (أسباب تسويقية): من أهم أسباب سوء التسويق: (xii)

- عدم القيام بدراسات السوق والمستهلك ومعرفة الاحتياجات والرغبات الحقيقية والقدرة الشرائية للمستهلك ومن ثم اتخاذ قرار إنتاج السلعة بالشكل الذي يناسب السوق والمستهلك؛
- سوء القيام بعمليات التوسيع من حيث اختيار منافذ التوزيع غير المناسبة للمستهلك؛
- سوء القيام بعمليات الترويج من حيث عدم مناسبة وانخفاض كفاءة الحملات الإعلانية؛
- عدم مناسبة سياسات التسعير للمنشأة ونتيجة هذه الأسباب تتخضع قدرة المنشأة على تصريف منتجاتها.

ج. الأسباب المالية: من الأسباب المالية لتعثر المشروعات مايلي: (xiii)

- ضعف قدرة المنشأة على التخطيط المالي لمواردها واستخدامات هذه الموارد؛
- توسع العميل في الاقتراض وبتكاليف مرتفعة ودون حاجة فعلية للنشاط؛
- عدم سداد المنشأة لالتزاماتها المستحقة في مواعيدها وتراكم الديون عليها؛
- ارتفاع المصاريف الإدارية مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج وانخفاض ربحية المنشأة؛
- الانحراف المالي مثل الاختلاسات؛
- سوء تخطيط عمليات الشراء للمواد الخام وارتفاع تكلفة تخزينها.

3. أسباب التسهيلات المصرفية التي ترجع إلى البنك أو الأداء المصرفي

كثير ما تقع البنوك ضحية أخطائها هي وليست فقط أخطاء الغير، وبالتالي تمثل مشكلة الديون المتعثرة في أحد جوانبها الأساسية مشكلة البنك ذاته، وأهم هذه الأسباب:

أ. الضمانات الواجب توفرها لإعطاء التسهيلات المصرفية: وعادة ما تحدث عدة أخطاء في

تقدير الضمانات المقدمة من بينها ما يلي: (xiv)

- المغالاة في تقييم الضمانات المقدمة من العميل ضمانا للتسهيلات الائتمانية الممنوحة؛
- عدم مراعاة الشروط الواجب توفرها في الضمانات المقدمة للبنك من حيث ملكيتها ورهنها؛
- عدم القيام باستعلامات دقيقة ودورية ومتجددة عن نوعيات البضائع المقدمة كضمان؛
- عدم خبرة أمناء المخازن التابعين للبنك وعدم معرفتهم بأنواع ودرجات جودة البضائع؛

- عدم تغطية البضائع المرتهنة ببواليص التأمين ضد الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها؛
 - عدم إجراء الزيارات التفثيشية الدورية لمخازن العميل أو للمؤسسة أو للمصنع؛
 - الموافقة على قيام العميل سحب جزء من الضمانات المقدم؛
 - التوسع في سحب البضائع مقابل إيصالات أمانة لا يراعي سداد قيمتها؛
- ب. الدراسات الائتمانية: ومن أهم أسباب فشل الدراسات الائتمانية: (xv)
- عدم تدعيم الدراسات الائتمانية بالبيانات السليمة والواقعية على العملاء؛
 - عدم التحقق من صحة وسلامة المستندات التي تقدم بها العميل للبنك؛
 - المغالاة في تقدير احتياجات العميل التمويلية، وعدم دراستها بشكل سليم؛
 - عدم تدعيم الدراسات الائتمانية بأراء المستويات الإشرافية الائتمانية المتعددة داخل الفروع؛
 - عدم الدقة في تحديد التزامات العميل المقترض المتعين سدادها للغير؛
 - الموافقة على منح العميل تسهيلات ائتمانية جديدة قبل وفائه بالتزاماته تجاه الحدود القائمة؛
 - عدم الدقة في رسم وتحديد أسلوب وطريقة سداد التسهيلات الممنوحة وبما يتناسب مع إيرادات العميل الذاتية؛
 - عدم متابعة استخدام التسهيلات الائتمانية الممنوحة والتأكد من توافر الشروط الخاصة باستخدام هذه التسهيلات.
- ج. أخطاء في حسابات المخاطر التي تكتشف في العملية: وهي أهم أسباب تعثر القروض في البنوك، حيث يغلب البنك عند اتخاذ قراره بمنح الائتمان جانب الربح على جانب المخاطرة وبالتالي كلما زاد الربح زادت المخاطرة والعكس صحيح، وبالتالي تتخذ العديد من القرارات الخاطئة مثل: (xvi)
- تمويل المشروع بالكامل للاستفادة من العائد الذي يحققه؛
 - تمويل المشروع اعتمادا على عائد تشغيله؛
 - السماح للعميل باستعمال مبلغ التسهيلات دفعة واحدة وبالتغاضي عن شروط استخدام التسهيل؛
 - تخصيص نسبة كبيرة من القروض والتسهيلات الائتمانية لمقترض واحد؛

▪ توجيه كم هائل من الائتمان إلى صناعة أو نشاط اقتصادي معين، وإهمال الأنشطة والصناعات الأخرى.

د. سوء الإدارة الائتمانية: يطلق عليها ما يعرف بسوء الإدارة المصرفية، وتعد من أحد الأسباب الأساسية والرئيسية في انهيار البنوك، وهو أخطر الأسباب التي تؤدي إلى مشكلة الديون المتعثرة، ولتفادي هذه المشكلة يجب وضع برامج للصيانة الوقائية والحماية للعاملين في أقسام الائتمان (xvii).

4. أسباب التسهيلات المصرفية المتعثرة التي ترجع إلى الظروف الخارجية: هي الأسباب تخرج عن إرادة العميل و إرادة البنك و تتعلق بالعوامل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و التشريعية التي تؤثر على نشاط العميل الائتماني ونذكر منها:

أ- الأساليب و الجوانب المحلية التي أدت إلى تعثر المشروعات: تتعلق هذه الأسباب أساسا بالسياسات الحكومية الاقتصادية و غير الحكومية السائدة في الدولة و التي تضع حدودا و قيودا للعميل و المشروع وهي: (xviii)

- السياسة المالية: حيث تحنل المشكلات الضريبية مكانة خاصة في عرقلة النشاط؛
- السياسة النقدية: وتشمل السياسة النقدية ثلاثة سياسات اقتصادية هامة جدا (xix) وهي السياسة الائتمانية وسياسة أسعار الصرف و سياسة إدارة الدين العام؛
- السياسة العامة: وهي تلك السياسات التي تتصل بالمناخ العام ومدى تحقيقها لعنصر الاستقرار وتأثيرها في خلق نوع وشكل التوقعات المستقبلية ومدى التوقعات للرواج أم للكساد وتأثير ذلك على حركة الاستثمار والادخار والاستهلاك وبالتالي تأثيرها المباشر وغير المباشر على المشروع المتعثر؛ (xx)
- عدم توافر المواد الطبيعية من المصادر المحلية كالطاقة أو الخامات وتعثر العملاء في الحصول عليها عن طريق الاستيراد؛
- الارتفاع المستمر في أسعار العملات الأجنبية مما يؤثر على قدرة العملاء على سداد التزاماتهم بالعملة الأجنبية؛
- نقص الأيدي العاملة الفنية المدربة نتيجة هجرتها إلى الخارج ونتيجة ضعف التدريب الكافي؛
- القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ وهو أمر لا يمكن توقعه أو تفاديه كنشوب حريق يؤثر على المشروع الممول.

ب- الأسباب والجوانب العالمية التي أدت إلى تعثر المشروعات: و تتعلق هذه الجوانب بصفة أساسية بسياسات التجارة الخارجية الدولية و التي يمكن تحديدها بإيجاز فيما يلي: (xxi)

- سياسات الحماية الكمية و النوعية ؛
- سياسات الحروب الاقتصادية و الحصار الاقتصادي العالمي ؛
- سياسات التكتلات الاقتصادية الدولية؛
- عوامل الركود التضخمي؛
- مشكلة الديون الدولية.

ج- أسباب ومخاطر كونية: مثل حدوث زلزال أو عواصف أو براكين أو سيول أو أمطار أو تلوج أو زيادة شدة الحرارة فهذه الظواهر ليس في استطاعة البشر والعلم التأثير فيها مما قد يؤدي إلى تلف المزروعات أو انهيار المباني أو غرق البواخر السياحية وبواخر نقل البضائع والركاب... الخ. (xxii)

ثالثا/ الآثار الاقتصادية للتسهيلات المصرفية المتعثرة:

تمثل الديون المصرفية المتعثرة مشكلة خطيرة ذات نتائج باهظة التكاليف وآثار اقتصادية معقدة التركيب ليس على الجهاز المصرفي فقط بل على الدولة جميعها.

1. آثار التعثر المالي الجزئي: تختلف هذه الآثار للتعثر المالي من طرف إلى آخر من أطراف العلاقة الائتمانية

أ- آثار التعثر المالي على المقترضين: وهي كما يلي:

- تزايد الخسائر المحققة نتيجة لتعاظم حجم ديون المشروعات المتعثرة من أقساط الدين وفوائد القرض لصالح البنك الدائن؛
- يترتب على هذه الخسائر انخفاض حجم الموارد الذاتية للمشروع المدين ومن ثم وقوعه في أزمة السيولة؛
- من هنا تواجه المشروعات صعاب في حصولها على مستلزمات التشغيل اللازمة لاستمرار العمل؛
- نتيجة لذلك تزيد الطاقات العاطلة في المشروع المتعثر؛

- وفي النهاية يتحقق التوقف للمشروع عن العمل أولاً في صورة جزئية ثم بشكل كامل وهو ما يعني حجم الخسائر المحققة.

ب- آثار التعثر المالي على الجهاز المصرفي: (xxiii)

- تجميد قدر هام من أموال البنوك في قروض قدمت للمشروعات المتعثرة؛
 - توفر قرائن قوية تشير إلى احتمال فقد البنك الدائن مانح القرض لجانب أو كل حقوقه لدى المشروع المتعثر في السداد؛
 - ضياع قدر من الوقت والجهد نتيجة قيام مسؤولي وإدارات الائتمان بالبنوك في محاولة دراسة مواقف المشروعات المتعثرة ماليا ومحاولة تصحيح هيكلها المالية هذا الوقت كان من الممكن استثماره في تحقيق قيمة مضاعفة للبنك من خلال عمليات مصرفية أخرى؛
 - يتعرض البنك المقدم لهذه التسهيلات إلى خسائر باهظة التكاليف.
2. آثار التعثر المالي الكلي: يمكن القول أن مشكلة التعثر المالي لها آثار اقتصادية على المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى سبيل المثال:

أ. الإنتاج الكلي: أن التوقف الجزئي أو الكلي لخطط إنتاج يؤدي إلى الحد من الزيادة في العرض الكلي للسلع والخدمات. (xxiv)

ب. العمالة: يؤدي التعثر إلى الاستغناء عن العاملين بالمشروعات المتعثرة بصورة تدريجية مما يهدد السلام والاستقرار الاجتماعي سواء على مستوى المجتمع المحلي أو على المستوى القومي (xxv)؛

ت. التضخم: تعمل ظاهرة المشروعات المتعثرة على الإخلال بالاستقرار النقدي في المجتمع (xxvi)؛

ث. الاستثمار والادخار: يترتب على المشروعات المتعثرة في اقتصاد ما آثار اقتصادية سلبية على القدرات الادخارية والاستثمارية وأيضاً على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (xxvii)؛

ج. متغيرات الموازنة العامة: لا شك أن اختفاء المشروعات المتعثرة عن الإنتاج يفقد الدولة بعض مصادر الإيرادات العامة مثل مستحقاتها الضريبية الحالية (xxviii)؛

ح. العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي: ألتعثر للمشروعات له آثاره على كل من جانبي الميزان التجاري. (xxix)

رابعاً/ الحلول المقترحة للحد من التسهيلات المصرفية المتعثرة:

لاشك أن قضية المديونية وتعثرها مست الكثير من البنوك الأمر الذي أدى إلى وجود تخوف كبير لدى العاملين بها من تقديم التسهيلات المصرفية خاصة بعد أن قامت العديد من الجهات الرقابية بإجراءات التحقيقات والتوصل إلى دور البنك في تعثرها، وأصبح التشدد في تقديم هذه التسهيلات المصرفية هو الطابع العام، كما هو حاصل في ظل أزمة الرهن العقاري الحالية.

1. دور السياسات الاقتصادية في علاج التسهيلات المصرفية المتعثرة

أمام هذا الوضع ولعلاج تعثر التسهيلات المصرفية والأزمات الناتجة عنه مثل الأزمة المالية المصرفية العالمية الحالية يتعين على الحكومات في دول العالم أن تتخذ الإجراءات التي تكفل إنعاش الطلب في الأسواق والقضاء على حالة الركود والكساد التي تلقي بثقلها على النشاط الاقتصادي بشكل خاص والنشاط المصرفي بشكل عام.

أ. أدوات السياسة الاقتصادية العامة لمعالجة بعض أسباب التعثر.

حيث يتعين أن تتبنى الحكومات سياسات استثمارية واتفافية تبعث على زيادة الضخ النقدي والائتمانية وذلك من خلال تنشيط السوق (xxx) باستخدام سياسة نقدية توسعية أو سياسة مالية مشجعة على الاستثمار أو سياسة سعر الصرف مستقرة، أو سياسة فعالة لإدارة الدين العام أو سياسة كفئة للاستثمار الحكومي .

ب. رفع كفاءة الجهاز المصرفي و يمكن تحقيق رفع كفاءة الجهاز المصرفي و إعادة هيكلة

البنوك من خلال عدة وسائل منها ما يلي: (xxx)

- خصخصة بنوك قطاع الأعمال العام؛
- تشجيع الاندماج بين البنوك؛
- رفع كفاءة العاملين بالبنوك و خاصة في مجال الائتمان؛
- دور البنك المركزي في الرقابة على البنوك: ويتم ذلك من خلال اتخاذ بعض القرارات لتنظيم النشاط المصرفي ومن أهمها إلزام بعض البنوك بتشكيل لجان مراجعة داخلية ورفع الحد الأدنى لكفاية رأس المال و الربط الالكتروني بين فروعها المختلفة و مراكزها الرئيسية.
- تطوير و إعادة هيكلة الشركات : على الرغم من إن مشكلة الديون المتعثرة تبدو في الوهلة الأولى مشكلة مالية إلا أن الواقع يكشف إن لها إبعاد أخرى أكثر خطورة متمثلة في ضعف و هشاشة نظم الإدارة و أساليب و فنون الإنتاج و التسويق ، وقصور الممارسات المحاسبية و المالية في الوحدات الإنتاجية و منه يتضح أن تطوير ورفع كفاءة الشركات المتعثرة يستلزم

كثيرا من الإصلاحات الداخلية و هذه مسؤولية الشركات ذاتها ، كما يتطلب إصلاح مناخ الأعمال وهذا يدخل في نطاق و مسؤولية الحكومة (xxxii).

و يجب على الشركات عند البدء بالإصلاحات الداخلية أن تعيد صياغة إستراتيجيتها العامة لتتواءم مع التغيرات المعاصرة في السوق المحلية و العالمية ، و أن تعيد التفكير في أسلوب عملها و خطتها الداخلية سواء من الناحية التنظيمية أو التكنولوجية أو المالية لرفع مستوى أدائها و تجنب حدوث مثل هذه الأزمات في المستقبل .

2. دور البنك المركزي في علاج تعثر التسهيلات المصرفية

لقد جاءت نشأة البنوك المركزية بعد انقضاء زمن طويل على ظهور البنوك التجارية، ولقد كان ذلك أمر طبيعيا لأن الغرض الرئيسي من قيام أي بنك مركزي الإشراف و المراقبة على أعمال البنوك التجارية، وقد كان إنشاء أول بنك مركزي كان عام 1694، ومنذ هذا التاريخ اتجهت بلاد كثيرة إلى إنشاء بنوكها المركزية، والقليل من دول العالم المستقلة الآن تخلو من وجود بنك المركزي على قمة الجهاز المصرفي (xxxiii).

إن هيمنة البنك المركزي على الجهاز المصرفي تتمثل في مقدرته على زيادة أو خفض حجم الودائع، ولما كانت النقود الائتمانية هي الجزء الأكبر من عرض النقود، فإن هذه المقدره تنعكس بصورة واضحة على زيادة أو خفض عرض كمية النقود.

وعند دراسة وظائف البنوك التجارية، نجد أن قدرتها على خلق الائتمان إنما تتوقف على حجم الرصيد النقدي و بالتالي على عرض النقود.

حيث نجد الأدوات والأساليب الكمية للرقابة على الائتمان والتحكم في عرض النقود هي بعينها الأدوات العامة للسياسة النقدية، ذلك لأن الهدف من استخدام هذه الأدوات والأساليب هو التأثير على حجم الائتمان في مجموعه، بغض النظر عن وجوه استخدام هذا الائتمان وبالتالي على عرض النقود، أي أن هذه الوسائل تؤثر على جملة الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى النظام المصرفي، وبالتالي على عرض النقود كعمليات السوق المفتوحة أو سياسة إعادة الخصم أو تعديل نسب الاحتياطي القانوني وتهدف الأدوات الكيفية أساسا إلى العمل على توجيه وحدات النظام المصرفي للتوصل إلى هيكل الائتمان المطلوب لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، ومقابلة الاحتياجات الائتمانية التي تحجم المصارف عن تيسيرها (xxxiv).

المحور الثالث: دراسة ميدانية لعينة من البنوك العمومية الجزائرية

تم إعداد استبان مكون من مجموعة من الأسئلة الموجهة إلى أطراف العملية الائتمانية: مسؤولوا الائتمان على مستوى البنوك، المقترضين، مدققي الحسابات. وقد استخدم البرنامج الإحصائي SPSS (Statistical Package For Social Sciences) (xxxv)، الذي يعتبر من أكثر البرامج استخداما من قبل الباحثين في مختلف المجالات لإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة، مع استعمال طريقة التدرج التجميعي " ليكرت " بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الأسباب المؤدية إلى تعثر التسهيلات المصرفية.

ونظرا لعدم إمكانية حصر جميع البنوك العمومية الجزائرية تم اختيار ثلاثة بنوك وهي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية وبنك الجزائر الخارجي، كما استخدم الباحث أسلوب دراسة حالة وصمم لها استبيان يحوي 39 عبارة لجمع المعلومات والبيانات اللازمة تتضمن المحاور الرئيسية الآتية :

- البعد الأول: أسئلة حول أسباب تعثر التسهيلات المصرفية متعلقة بالبنك؛
 - البعد الثاني: أسئلة حول أسباب تعثر التسهيلات المصرفية متعلقة بالمقترضين؛
 - البعد الثالث: أسئلة حول أسباب تعثر التسهيلات المصرفية متعلقة بالظروف الخارجية.
- تم حساب ثبات مقياس تعثر التسهيلات المصرفية للبنوك محل الدراسة وذلك باستخدام معامل الثبات بطريقة Alpha de Cronbach و معاملات الصدق والجدول الآتي يبين ذلك.

الجدول رقم (1) : معامل الثبات لمؤشرات المقياس

الرقم	مؤشرات المقياس	Cronbach's Alpha if	معامل الصدق
1	دقة الدراسات الائتمانية	0.945	0.972
2	كفاية الإطار الإداري في أقسام الائتمان	0.925	0.962
3	جمود السياسات الائتمانية للبنوك (سياسات غير مرنة)	0.924	0.961
4	اهتمام البنوك بزيادة أرباحها بغض النظر عن درجة المخاطر(تغليب الربح)	0.962	0.981
5	تدخل المستويات الإدارية العليا في قرار المنح خلافا لتوصيات أقسام الائتمان (المحسوبية)	0.958	0.978

0.982	0.966	مدى تطبيق البنوك لنظام إدارة المخاطر الائتمانية	6
0.963	0.929	قيام البنوك بمتابعة أوضاع العملاء إلا بعد الدخول في مرحلة التعثر	7
0.970	0.941	اعتماد قرار المنح على ضمانات أكثر من اعتماده على جدوى المشروع الممول	8
0.951	0.905	وجود خلل في أنظمة وإجراءات عملية تحصيل أقساط القروض لدى البنوك	9
0.961	0.924	وجود علاقات عمل ومصالح مشتركة بين البنوك والمقترضين	10
0.971	0.942	مدى تأثير أنظمة التدقيق الداخلي على نشاط الائتمان لدى البنوك	11
0.969	0.940	مستوى دقة تقدير قيمة الضمانات المقدمة من المقترض للحصول على القرض	12
0.972	0.945	متابعة البنوك للتغيرات التي تطرأ على قيمة الضمانات المقدمة	13
0.978	0.958	التركيز في منح الائتمان لقطاع أو نشاط اقتصادي معين أو مجموعة محددة من القطاعات الاقتصادية (تركز قطاعي)	14
0.986	0.973	زيادة درجة التركيز الائتماني لعدد من الأشخاص أو المؤسسات المقرضة	15
0.974	0.948	السماح للمقترضين باستخدام قيمة القرض دفعة واحدة، أي عدم دفع قيمة القرض .	16
0.973	0.947	ملائمة مواعيد تسديد أقساط القرض مع التدفقات النقدية للمقترض	17
0.979	0.959	مدى تغطية القرض مع الاحتياجات الفعلية للمقترض	18
0.983	0.967	دخوله المقترض في أنشطة لا معرفة له بها، دون علم البنك وخاصة إذا كانت هذه الأنشطة تشتمل على قدر كبير من المخاطر أو غير مشروعة.	19
0.968	0.937	مدى فصل المقترض بين أمواله الخاصة وبين أموال المشروع الذي يديره	20
0.958	0.919	لجوء العميل إلى مختلف الوسائل غير المشروعة للحصول على القرض	21
0.962	0.926	عدم توفر الكفاءة اللازمة والجديرة في المشروع الممول وهذا من شأنه يؤدي إلى ضياع الأموال.	22
0.960	0.923	استخدام أساليب وسياسات إنتاجية قديمة ذات طابع متخلف يؤدي إلى عدم القدرة على منافسة الشركات الأجنبية.	23

0.969	0.938	التحكم في تسيير و تخطيط العمليات الإنتاجية .	24
0.961	0.925	عدم انتظام ورود المواد الخام، وعدم استقرار مصادر التوريد، وصعوبة الحصول عليها بالشكل المناسب وبالجم المناسب وبالجودة المناسبة.	25
0.963	0.927	انتشار ظاهرة تعطل خطوط الإنتاج لفترات طويلة، نتيجة تعطل الآلات وتقدمها، وعدم القيام بعمليات الصيانة الدورية	26
0.966	0.934	سوء نية المقترض وعدم رغبته في السداد رغم قدرته على ذلك	27
0.962	0.926	عدم دقة صحة البيانات المقدمة من المقترض للبنك	28
0.961	0.924	قيام المقترض باستخدام حيلة القرض لأغراض أخرى غير التي منح القرض لأجله .	29
0.964	0.931	وجود خلل إداري أو تشغيلي لدى المقترض	30
0.962	0.925	توسع المقترض في نشاطه بشكل غير مدروس	31
0.963	0.927	تغير في الظروف الاقتصادية العامة، وتأثيرها سلبا على قدرة المقترض على السداد	32
0.964	0.930	حصول ظروف طارئة وغير متوقعة	33
0.963	0.929	تغير القوانين والأنظمة والتعليمات الرسمية المتعلقة بمجال عمل المقترض	34
0.964	0.931	ارتفاع هامش الفائدة المصرفية لدى البنوك (سعر فائدة الاقتراض - سعر فائدة الإيداع)	35
0.965	0.932	مدى كفاية وملائمة السياسات والإجراءات المطبقة من قبل البنك المركزي في مجال منح الائتمان	36
0.668	0.937	فعالية نظام الاستعلامات عن مخاطر العملاء المسيرة من قبل بنك الجزائر	37
0.968	0.937	القيام بالرقابة على أعمال الائتمان لدى البنوك من طرف مفتشي بنك الجزائر .	38
0.965	0.933	تقصير في قيام المدقق الخارجي بدوره في مجال التدقيق على أعمال الائتمان	39
0.968	0.937	المعدل العام	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يتضح من الجدول السابق أن مؤشرات مقياس تعثر التسهيلات المصرفية تتمتع بمعاملات ثبات عالية تتراوح ما بين 0.905 و 0.973 كما أن القيمة العامة للمقياس تساوي 0.937 بمعامل صدق 0.968 وهذا يدل على ثبات هذا المقياس وصلاحيته للتطبيق وقدرته على تحقيق أهداف الدراسة.

الجدول رقم (2): معامل الثبات لأبعاد المقياس

معامل الصدق	Cronbach's Alpha if Item Deleted	
0.969	0.939	أسباب متعلقة بالبنك
0.979	0.958	أسباب متعلقة بالمقترض
0.938	0.880	أسباب خارجية

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

من الجدول السابق نجد مؤشرات مقياس تعثر التسهيلات المصرفية تتمتع بمعاملات ثبات عالية حيث كان معامل الثبات للأسباب المتعلقة بالبنك والأسباب المتعلقة بالمقترضين يتراوح ما بين 0.939 إلى 0.958 بينما معامل الثبات للأسباب الخارجية كان أقل نسبيا 0.880، أما عن معاملات الصدق فكانت مرتفعة فيما يتعلق بالأسباب المتعلقة بالبنك والأسباب المتعلقة بالمقترضين حيث تتراوح ما بين 0.969 و 0.979 ، أما بالنسبة للأسباب الخارجية فان معامل الصدق كان أقل نسبيا 0.938، وعلى العموم فإن كلا من معاملات الثبات ومعاملات الصدق كانت مرتفعة (قريبة من الواحد)، وهذا يدل على ثبات هذا المقياس وصلاحيته للتطبيق وقدرته على تحقيق أهداف الدراسة.

أولا/ المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري حسب معدل تأثير كل مؤشر على تعثر التسهيلات المصرفية

سوف نتناول معدل تأثير كل مؤشر على تعثر التسهيلات المصرفية وذلك بالنسبة إلى البنوك محل الدراسة وهي كما يلي:

الجدول رقم (3): المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري حسب معدل تأثير كل مؤشر على تعثر التسهيلات المصرفية بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية وبنك الجزائر الخارجي

المؤشرات		BADR		BDL		BAN	
المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري						
2.00	1.000	2.71	1.197	3.24	1.700		
2.19	1.078	2.38	0.970	2.86	1.153		
3.14	0.964	3.07	0.171	2.48	1.250		
2.90	1.338	3.5	1.180	2.48	1.470		

1.658	2.95	0.974	4.42	1.354	3.33	تدخل المستويات الإدارية العليا في قرار المنح خلافًا لتوصيات أقسام الائتمان (المحسوبية)
1.700	2.90	0.989	2.75	0.913	2.33	مدى تطبيق البنوك لنظام إدارة المخاطر الائتمانية
1.517	3.00	1.062	1.79	1.309	2.71	قيام البنوك بمتابعة أوضاع العملاء إلا بعد الدخول في مرحلة التعثر
1.203	3.38	0.776	4.08	1.347	3.29	اعتماد قرار المنح على ضمانات أكثر من اعتماده على جدوى المشروع الممول
1.203	2.62	0.824	3.38	1.078	3.52	وجود خلل في أنظمة وإجراءات عملية تحصيل أقساط القروض لدى البنوك
1.238	3.33	1.329	1.88	1.250	2.81	وجود علاقات عمل ومصالح مشتركة بين البنوك والمقترضين
1.480	3.10	0.884	2.21	1.017	2.33	مدى تأثير أنظمة التدقيق الداخلي على نشاط الائتمان لدى البنوك
1.359	2.95	0.929	2.92	1.354	2.33	مستوى دقة تقدير قيمة الضمانات المقدمة من المقترض للحصول على القرض
1.526	2.86	1.179	2.21	1.203	2.05	متابعة البنوك للتغيرات التي تطرأ على قيمة الضمانات المقدمة
1.327	2.52	0.761	3.67	1.289	3.19	التركيز في منح الائتمان لقطاع أو نشاط اقتصادي معين أو مجموعة محددة من القطاعات الاقتصادية (تركز قطاعي)
1.044	2.90	0.897	3.75	1.167	2.81	زيادة درجة التركيز الائتماني لعدد من الأشخاص أو المؤسسات المقترضة
1.289	2.52	0.929	1.58	1.161	3.62	السماح للمقترضين باستخدام قيمة القرض دفعة واحدة.
1.658	2.95	0.833	2.21	1.363	2.57	ملائمة مواعيد تسديد أقساط القرض مع التدفقات

						النقدية للمقترض
1.470	3.19	1.060	2.92	1.309	2.71	مدى تغطية القرض مع الاحتياجات الفعلية للمقترض
1.586	2.71	0.830	1.58	1.526	2.86	دخوله المقترض في أنشطة لا معرفة له بها، دون علم البنك وخاصة إذا كانت هذه الأنشطة تشتمل على قدر كبير من المخاطر أو غير مشروعة.
1.347	2.71	1.484	4.13	1.504	2.81	مدى فصل المقترض بين أمواله الخاصة وبين أموال المشروع الذي يديره
1.309	3.71	1.283	2.92	1.721	3.48	لجوء العميل إلى مختلف الوسائل غير المشروعة للحصول على القرض
1.056	3.71	1.090	2.83	1.289	3.52	عدم توفر الكفاءة اللازمة والجديرة في المشروع الممول وهذا من شأنه يؤدي إلى ضياع الأموال.
1.056	3.71	1.213	1.92	1.164	3.57	استخدام أساليب وسياسات إنتاجية قديمة ذات طابع متخلف يؤدي إلى عدم القدرة على منافسة الشركات الأجنبية.
0.981	2.52	1.459	3.29	1.221	2.76	التحكم في تسيير و تخطيط العمليات الإنتاجية .
0.805	2.95	0.970	2.38	0.981	3.52	عدم انتظام ورود المواد الخام، وعدم استقرار مصادر التوريد، وصعوبة الحصول عليها بالشكل المناسب وبالكم المناسب وبالجودة المناسبة.
1.161	2.95	0.963	2.33	1.209	3.52	انتشار ظاهرة تعطل خطوط الإنتاج لفترات طويلة ، نتيجة تعطل الآلات وتقديمها وعدم قيام بعمليات الصيانة الدورية
1.186	4.29	4.014	3.88	1.146	4.29	سوء نية المقترض وعدم رغبته في السداد رغم قدرته على ذلك
1.459	3.14	1.063	2.5	0.793	3.86	عدم دقة وصحة البيانات المقدمة من المقترض للبنك

1.207	3.43	1.083	2.29	0.805	4.05	قيام المقترض باستخدام حسيطة القرض لأغرض أخرى غير التي منح القرض لأجله
0.928	3.84	0.741	3.13	0.598	3.43	وجود خلل إداري أو تشغيلي لدى المقترض
1.078	3.19	1.122	1.71	0.889	3.24	توسع المقترض في نشاطه بشكل غير مدروس
0.928	3.52	0.963	2.67	0.921	3.62	تغير في الظروف الاقتصادية العامة وتأثيرها سلبا على قدرة المقترض على السداد
0.910	2.86	0.900	3.13	1.155	3.67	حصول ظروف طارئة وغير متوقعة
0.928	3.19	0.690	3.29	1.167	3.48	تغير القوانين والأنظمة والتعليمات الرسمية المتعلقة بمجال عمل المقترض
1.363	2.43	0.833	2.54	1.236	2.86	ارتفاع هامش الفائدة المصرفية لدى البنوك (سعر فائدة الاقتراض - سعر فائدة الإيداع)
1.322	3.62	0.868	3.17	0.928	3.19	مدى كفاية وملائمة السياسات والإجراءات المطبقة من قبل البنك المركزي في مجال منح الائتمان
1.746	3.05	1.122	3.29	1.117	2.62	فعالية نظام الاستعلامات عن مخاطر العملاء المسيرة من قبل بنك الجزائر
1.238	2.67	1.013	3.38	1.155	2.67	القيام بالرقابة على أعمال الائتمان لدى البنوك من طرف مفتشي بنك الجزائر .
1.449	3.00	0.932	2.79	1.161	3.05	تقصير في قيام المدقق الخارجي بدوره في مجال التدقيق على أعمال الائتمان

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

1- بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يوضح الجدول السابق المتوسط الحسابي لكل مؤشر الذي يعبر عن درجة تأثيره على تعثر التسهيلات المصرفية بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث من خلاله يمكن استخراج درجات تأثير الأسباب المؤدية إلى تعثر هذه التسهيلات المصرفية وذلك من وجهة نظر أطراف العملية الائتمانية وهي كالآتي:

أسباب لها درجة تأثير قوي جدا وقوي -ترتيب تنازلي من الأكثر تأثيرا إلى الأقل-

- سوء نية المقترض وعدم رغبته في السداد؛
- قيام المقترض باستخدام حيلة القرض لأغراض أخرى غير التي منح القرض لأجله؛
- عدم دقة وصحة البيانات المقدمة من المقترض للبنك؛
- حصول ظروف طارئة وغير متوقعة؛
- السماح للمقترضين باستخدام قيمة القرض دفعة واحدة؛
- تغير في الظروف الاقتصادية العامة وتأثيرها سلبا على قدرة المقترض على السداد؛
- استخدام أساليب وسياسات إنتاجية قديمة ذات طابع متخلف يؤدي إلى عدم القدرة على منافسة الشركات الأجنبية؛
- وجود خلل في أنظمة وإجراءات عملية تحصيل أقساط القروض لدى البنوك؛
- عدم انتظام ورود المواد الخام، وعدم استقرار مصادر التوريد، وصعوبة الحصول عليها بالشكل المناسب وبالكم المناسب وبالجودة المناسبة؛
- عدم توفر الكفاءة اللازمة والجديرة في المشروع الممول وهذا من شأنه يؤدي إلى ضياع الأموال؛
- انتشار ظاهرة تعطل خطوط الإنتاج لفترات طويلة، نتيجة تعطل الآلات وتقديمها وعدم قيام بعمليات الصيانة الدورية.

أسباب لها درجة تأثير معتدل:

- لجوء العميل إلى مختلف الوسائل غير المشروعة للحصول على القرض؛
- تغير القوانين والأنظمة والتعليمات الرسمية المتعلقة بمجال عمل المقترض؛
- وجود خلل إداري أو تشغيلي لدى المقترض؛
- عدم توفر الكفاءة اللازمة والجديرة في المشروع الممول وهذا من شأنه يؤدي إلى ضياع الأموال؛
- تدخل المستويات الإدارية العليا في قرار المنح خلافا لتوصيات أقسام الائتمان (المحسوبية).

أسباب لها درجة تأثير ضعيف :

- اعتماد قرار المنح على ضمانات أكثر من اعتماده على جدوى المشروع الممول؛
- توسع المقترض في نشاطه بشكل غير مدروس؛
- التركيز في منح الائتمان لقطاع أو نشاط اقتصادي معين أو مجموعة محددة من القطاعات الاقتصادية (تركز قطاعي)؛
- مدى كفاية وملائمة السياسات والإجراءات المطبقة من قبل البنك المركزي في مجال منح الائتمان
- جمود السياسات الائتمانية للبنوك (سياسات غير مرنة)؛
- تقصير في قيام المدقق الخارجي بدوره في مجال التدقيق على أعمال الائتمان؛
- اهتمام البنوك بزيادة أرباحها بغض النظر عن درجة المخاطر (تغليب الربح)؛
- دخوله المقترض في أنشطة لا معرفة له بها، دون علم البنك وخاصة إذا كانت هذه الأنشطة تشتمل على قدر كبير من المخاطر أو غير مشروعة؛

- ارتفاع هامش الفائدة المصرفية لدى البنوك (سعر فائدة الاقتراض - سعر فائدة الإيداع)؛
- وجود علاقات عمل ومصالح مشتركة بين البنوك والمقترضين؛
- زيادة درجة التركيز الائتماني لعدد من الأشخاص أو المؤسسات المقترضة؛
- مدى فصل المقترض بين أمواله الخاصة وبين أموال المشروع الذي يديره؛
- التحكم في تسيير و تخطيط العمليات الإنتاجية .؛
- قيام البنوك بمتابعة أوضاع العملاء إلا بعد الدخول في مرحلة التعثر؛
- مدى تغطية القرض مع الاحتياجات الفعلية للمقترض؛
- القيام بالرقابة على أعمال الائتمان لدى البنوك من طرف مفتشي بنك الجزائر؛
- فعالية نظام الاستعلامات عن مخاطر العملاء المسيرة من قبل بنك الجزائر؛
- ملائمة مواعيد تسديد أقساط القرض مع التدفقات النقدية للمقترض؛
- مدى تطبيق البنوك لنظام إدارة المخاطر الائتمانية؛
- مدى تأثير أنظمة التدقيق الداخلي على نشاط الائتمان لدى البنوك؛
- مستوى دقة تقدير قيمة الضمانات المقدمة من المقترض للحصول على القرض؛
- كفاية الإطار الإداري في أقسام الائتمان؛
- متابعة البنوك للتغيرات التي تطرأ على قيمة الضمانات المقدمة؛
- دقة الدراسات الائتمانية.

2- بنك التنمية المحلية:

يوضح الجدول السابق المتوسط الحسابي لكل مؤشر الذي يعبر عن درجة تأثيره على تعثر التسهيلات المصرفية بالنسبة لبنك التنمية المحلية حيث من خلاله يمكن استخراج دراجات تأثير الأسباب المؤدية إلى تعثر هذه التسهيلات المصرفية وذلك من وجهة نظر أطراف العملية الائتمانية وهي كالآتي:

أسباب لها درجة تأثير قوي جدا وقوي -ترتيب تنازلي من الأكثر تأثيرا إلى الأقل -

- تدخل المستويات الإدارية العليا في قرار المنح خلافا لتوصيات أقسام الائتمان (المحسوبية)؛
 - مدى فصل المقترض بين أمواله الخاصة وبين أموال المشروع الذي يديره؛
 - اعتماد قرار المنح على ضمانات أكثر من اعتماده على جدوى المشروع الممول؛
 - سوء نية المقترض وعدم رغبته في السداد رغم قدرته على ذلك؛
 - زيادة درجة التركيز الائتماني لعدد من الأشخاص أو المؤسسات المقترضة؛
 - التركيز في منح الائتمان لقطاع أو نشاط اقتصادي معين أو مجموعة محددة من القطاعات الاقتصادية (تركز قطاعي)؛
 - اهتمام البنوك بزيادة أرباحها بغض النظر عن درجة المخاطر (تغليب الربح).
- أسباب لها درجة تأثير معتدل:
- وجود خلل في أنظمة وإجراءات عملية تحصيل أقساط القروض لدى البنوك؛

- القيام بالرقابة على أعمال الائتمان لدى البنوك من طرف مفتشي بنك الجزائر .
- أسباب لها درجة تأثير ضعيف :
- التحكم في تسيير و تخطيط العمليات الإنتاجية ؛
- تغير القوانين والأنظمة والتعليمات الرسمية المتعلقة بمجال عمل المقترض؛
- فعالية نظام الاستعلامات عن مخاطر العملاء المسيرة من قبل بنك الجزائر؛
- مدى كفاية وملائمة السياسات والإجراءات المطبقة من قبل البنك المركزي في مجال منح الائتمان؛
- وجود خلل إداري أو تشغيلي لدى المقترض؛
- حصول ظروف طارئة وغير متوقعة؛
- جمود السياسات الائتمانية للبنوك (سياسات غير مرنة)؛
- مستوى دقة تقدير قيمة الضمانات المقدمة من المقترض للحصول على القرض؛
- مدى تغطية القرض مع الاحتياجات الفعلية للمقترض؛
- لجوء العميل إلى مختلف الوسائل غير المشروعة للحصول على القرض؛
- عدم توفر الكفاءة اللازمة والجديرة في المشروع الممول وهذا من شأنه يؤدي إلى ضياع الأموال؛
- تقصير في قيام المدقق الخارجي بدوره في مجال التدقيق على أعمال الائتمان؛
- مدى تطبيق البنوك لنظام إدارة المخاطر الائتمانية؛
- دقة الدراسات الائتمانية؛
- توسع المقترض في نشاطه بشكل غير مدروس؛
- تغير في الظروف الاقتصادية العامة وتأثيرها سلبا على قدرة المقترض على السداد؛
- ارتفاع هامش الفائدة المصرفية لدى البنوك (سعر فائدة الاقتراض - سعر فائدة الإيداع)؛
- عدم دقة وصحة البيانات المقدمة من المقترض للبنك؛
- كفاية الإطار الإداري في أقسام الائتمان؛
- عدم انتظام ورود المواد الخام، وعدم استقرار مصادر التوريد، وصعوبة الحصول عليها بالشكل المناسب وبالكم المناسب وبالجودة المناسبة؛
- انتشار ظاهرة تعطل خطوط الانتاج لفترات طويلة ، نتيجة تعطل الآلات وتقدمها وعدم قيام بعمليات الصيانة الدورية؛
- قيام المقترض باستخدام حيلة القرض لأغراض أخرى غير التي منح القرض لأجله؛
- مدى تأثير أنظمة التدقيق الداخلي على نشاط الائتمان لدى البنوك؛
- متابعة البنوك للتغيرات التي تطرأ على قيمة الضمانات المقدمة؛
- ملائمة مواعيد تسديد أقساط القرض مع التدفقات النقدية للمقترض.
- أسباب لها درجة تأثير ضعيف جدا:
- استخدام أساليب وسياسات إنتاجية قديمة ذات طابع متخلف يؤدي إلى عدم القدرة على منافسة الشركات الأجنبية؛

- وجود علاقات عمل ومصالح مشتركة بين البنوك والمقترضين؛
- قيام البنوك بمتابعة أوضاع العملاء إلا بعد الدخول في مرحلة التعثر؛
- السماح للمقترضين باستخدام قيمة القرض دفعة واحدة؛
- دخوله المقترض في أنشطة لا معرفة له بها، دون علم البنك وخاصة إذا كانت هذه الأنشطة تشتمل على قدر كبير من المخاطر أو غير مشروعة.

3- بنك الجزائر الخارجي:

يوضح الجدول السابق المتوسط الحسابي لكل مؤشر الذي يعبر عن درجة تأثيره على تعثر التسهيلات الائتمانية بالنسبة لبنك الجزائر الخارجي حيث من خلاله يمكن استخراج درجات تأثير الأسباب المؤدية إلى تعثر هذه التسهيلات الائتمانية وذلك من وجهة نظر أطراف العملية الائتمانية وهي كالآتي:

أسباب لها درجة تأثير قوي جدا وقوي-ترتيب تنازلي من الأكثر تأثيرا إلى الأقل-

- سوء نية المقترض وعدم رغبته في السداد؛
- وجود خلل إداري أو تشغيلي لدى المقترض؛
- لجوء العميل إلى مختلف الوسائل غير المشروعة للحصول على القرض؛
- استخدام أساليب وسياسات إنتاجية قديمة ذات طابع متخلف يؤدي إلى عدم القدرة على منافسة الشركات الأجنبية؛
- عدم توفر الكفاءة اللازمة والجديرة في المشروع الممول وهذا من شأنه يؤدي إلى ضياع الأموال؛
- مدى كفاية وملائمة السياسات والإجراءات المطبقة من قبل البنك المركزي في مجال منح الائتمان؛
- تغير في الظروف الاقتصادية العامة وتأثيرها سلبا على قدرة المقترض على السداد.

أسباب لها درجة تأثير معتدل:

- قيام المقترض باستخدام حيلة القرض لأغراض أخرى غير التي منح القرض لأجله؛
- اعتماد قرار المنح على ضمانات أكثر من اعتماده على جدوى المشروع الممول؛
- وجود علاقات عمل ومصالح مشتركة بين البنوك والمقترضين.

أسباب لها درجة تأثير ضعيفة :

- دقة الدراسات الائتمانية؛
- مدى تغطية القرض مع الاحتياجات الفعلية للمقترض؛
- توسع المقترض في نشاطه بشكل غير مدروس؛
- تغير القوانين والأنظمة والتعليمات الرسمية المتعلقة بمجال عمل المقترض؛
- عدم دقة وصحة البيانات المقدمة من المقترض للبنك؛
- مدى تأثير أنظمة التدقيق الداخلي على نشاط الائتمان لدى البنوك؛
- فعالية نظام الاستعلامات عن مخاطر العملاء المسيرة من قبل بنك الجزائر؛

- قيام البنوك بمتابعة أوضاع العملاء إلا بعد الدخول في مرحلة التعثر؛
- تقصير في قيام المدقق الخارجي بدوره في مجال التدقيق على أعمال الائتمان؛
- تدخل المستويات الإدارية العليا في قرار المنح خلافا لتوصيات أقسام الائتمان (المحسوبية)؛
- مستوى دقة تقدير قيمة الضمانات المقدمة من المقترض للحصول على القرض؛
- ملائمة مواعيد تسديد أقساط القرض مع التدفقات النقدية للمقترض؛
- عدم انتظام ورود المواد الخام، وعدم استقرار مصادر التوريد، وصعوبة الحصول عليها بالشكل المناسب وبالكم المناسب وبالجودة المناسبة؛
- انتشار ظاهرة تعطل خطوط الإنتاج لفترات طويلة، نتيجة تعطل الآلات وتقدمها وعدم قيام بعمليات الصيانة الدورية؛
- مدى تطبيق البنوك لنظام إدارة المخاطر الائتمانية؛
- زيادة درجة التركيز الائتماني لعدد من الأشخاص أو المؤسسات المقترضة؛
- كفاية الإطار الإداري في أقسام الائتمان؛
- حصول ظروف طارئة وغير متوقعة؛
- متابعة البنوك للتغيرات التي تطرأ على قيمة الضمانات المقدمة؛
- دخوله المقترض في أنشطة لا معرفة له بها، دون علم البنك وخاصة إذا كانت هذه الأنشطة تشتمل على قدر كبير من المخاطر أو غير مشروعة؛
- مدى فصل المقترض بين أمواله الخاصة وبين أموال المشروع الذي يديره،
- القيام بالرقابة على أعمال الائتمان لدى البنوك من طرف مفتشي بنك الجزائر؛
- وجود خلل في أنظمة وإجراءات عملية تحصيل أقساط القروض لدى البنوك؛
- التركيز في منح الائتمان لقطاع أو نشاط اقتصادي معين أو مجموعة محددة من القطاعات الاقتصادية (تركز قطاعي)؛
- السماح للمقترضين باستخدام قيمة القرض دفعة واحدة؛
- التحكم في تسيير و تخطيط العمليات الإنتاجية؛
- جمود السياسات الائتمانية للبنوك (سياسات غير مرنة)؛
- اهتمام البنوك بزيادة أرباحها بغض النظر عن درجة المخاطر (تغليب الربح)؛
- ارتفاع هامش الفائدة المصرفية لدى البنوك (سعر فائدة الاقتراض - سعر فائدة الإيداع).

4- مقارنة نتائج درجات تأثير كل سبب مؤدي إلى تعثر التسهيلات المصرفية بين بنوك محل دراسة عن طريق اختبار (ANOVA) من وجهة نظر مسؤولي الائتمان و المقترضين:

- عند المقارنة بين وجهة نظر أطراف العملية الائتمانية (مسؤولو الائتمان، المقترضين) للبنوك محل دراسة عن طريق اختبار (ANOVA) نجد أن الأسباب التي تأثيرها قوي على تعثر التسهيلات المصرفية أي قيم الأسباب و المؤشرات التي تقل قيمتها عن (0.05) وهي كالاتي:
- مدى تطبيق البنوك لنظام إدارة المخاطر الائتمانية؛

- التركيز في منح الائتمان لقطاع أو نشاط اقتصادي معين أو مجموعة محددة من القطاعات الاقتصادية (تركز قطاعي)؛
 - استخدام أساليب وسياسات إنتاجية قديمة ذات طابع متخلف يؤدي إلى عدم القدرة على منافسة الشركات الأجنبية؛
 - توسع المقرض في نشاطه بشكل غير مدروس؛
 - قيام المقرض باستخدام حصيلة القرض لأغراض أخرى غير التي منح القرض لأجله؛
 - السماح للمقرضين باستخدام قيمة القرض دفعة واحدة، أي عدم دفع قيمة القرض؛
 - تغير في الظروف الاقتصادية العامة، وتأثيرها سلبا على قدرة المقرض على السداد؛
 - وجود علاقات عمل ومصالح مشتركة بين البنوك والمقرضين؛
 - مستوى دقة تقدير قيمة الضمانات المقدمة من المقرض للحصول على القرض؛
 - عدم دقة / صحة البيانات المقدمة من المقرض للبنك؛
 - قيام البنوك بمتابعة أوضاع العملاء إلا بعد الدخول في مرحلة التعثر؛
 - مدى فصل المقرض بين أمواله الخاصة وبين أموال المشروع الذي يديره.
- كما نجد قيم الأسباب و المؤشرات التي تأثيرها ضعيف على تعثر التسهيلات الائتمانية أي قيم الأسباب و المؤشرات التي تفوق قيمة (0.05) وهي كالاتي:
- كفاية الإطار الإداري في أقسام الائتمان؛
 - اعتماد قرار المنح على ضمانات أكثر من اعتماده على جدوى المشروع الممول؛
 - وجود خلل إداري أو تشغيلي لدى المقرض؛
 - نقص في قيام المدقق الخارجي بدوره في مجال التدقيق على أعمال الائتمان؛
 - تغير القوانين والأنظمة والتعليمات الرسمية المتعلقة بمجال عمل المقرض.
- أما باقي الأسباب أو المؤشرات فإن تأثيرها على تعثر التسهيلات المصرفية مختلف بين وجهة نظر مسؤولي الائتمان ووجهة نظر المقرضين وذلك عن طريق اختبار (ANOVA) .

نتائج الدراسة:

- نستطيع القول أن هذه الدراسة قد أسفرت عن مجموعة من النتائج، يمكن إجمالها في:
- التسهيلات المصرفية المتعثرة ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا، ولكن يمكن التقليل من حجمها والتعامل معها بحذر ومحاولة التخفيف من آثارها قدر الإمكان؛
 - إن أسباب التعثر بصفة عامة ترجع إلى التوسع في منح التسهيلات المصرفية، مع عدم الالتزام بالضوابط المصرفية السليمة خاصة من أجل جلب المزيد من العملاء؛
 - يعتبر القرار الخاطئ الخاص بالتسهيلات الائتمانية خسارة كبيرة على البنك، ففي حالة الموافقة على منح التسهيلات النتيجة تكون تعثر تلك التسهيلات، وفي حالة الرفض يكون هناك فقدان

لفرصة الكسب والنتيجة أيضا خسارة، لذلك تستدعي عملية اتخاذ القرار الائتماني دراسة تحليل وافية ؛

- الكشف المبكر لتعثر يساعد في الحد من تبعاتها؛
- من الضروري مراقبة الضمانات المقدمة للبنك من العميل، وذلك من حيث القيمة السوقية؛
- تكون معالجة التسهيلات المصرفية المتعثرة على مستوى المشروع و على مستوى البنك، كما يعمل البنك على إيجاد حلول تأخذ في اعتبارها كل الإمكانيات المتاحة في تسوية المشكلة؛
- على اعتبار أن البنوك التجارية أغلبها عمومية تابعة للدولة، وأن اغلب عملية الإيداع والإقراض تكون عبر هذه البنوك، وعند حدوث التعثر تحدث أزمة لدى هذه البنوك، عندها تتدخل الدولة بإعادة رسملة البنوك وهو ما جعل هذه الأخيرة لا تتأثر عند حدوث التعثر وبالتالي فإنها لا تبالي كثيرا بحدوث أو عدم حدوث التعثر، أي أن الدراسات الائتمانية لدى البنوك التجارية العمومية الجزائرية لا تأخذ حقا بسبب عدم القلق من حدوث التعثر لأنه في النهاية ستقوم الدولة بإعادة رسملتها.

اقتراحات وتوصيات:

استنادا إلى نتائج الدراسة وأخذا بعين الاعتبار يمكن عرض بعض الاقتراحات والتوصيات بصدد هذا الموضوع:

- توفير الكفاءات والخبرات اللازمة لتبني المعايير والمقررات الجديدة ؛
- اعتماد برنامج وقائي واضح وعملي مرفق بدليل إجراءات رقابية وإرشادات نظامية خاص بالعمليات المشبوهة ؛
- إنشاء إدارات ائتمانية متخصصة في التعامل مع التسهيلات المصرفية المتعثرة وتتكفل بدراسة معطيات المؤسسات المقترضة من حيث نوع النشاط و كيفية الاستخدام والتسيير؛
- ضرورة إعادة النظر في تبعية البنوك للقطاع العام ؛
- ضرورة عدم الاعتماد على الضمانات بشكل رئيسي عند منح قرار الائتمان، وان يكون القرار مستندا على الجدوى الاقتصادية للمشروع؛
- وجوب التزام البنوك بتطبيق أنظمة فعالة في مجال إدارة المخاطر الائتمانية، والعمل على استحداث إدارة للمخاطر المصرفية من ذوي الخبرة والاختصاص؛
- ضرورة التعاون بين البنوك في منح القروض الضخمة وذلك توزيعا للمخاطر؛

- ضرورة الاهتمام ببرامج التدريب والتطوير كما ونوعا، لزيادة مستوى تأهيل العاملين ببنك وخصوصا في مجال الائتمان وتمكينهم من الاستفادة من التقنيات الحديثة في العمل وتوفير البرامج والأنظمة المتطورة؛
- يجب أن يكون لدى المراقبين وسائل لتجميع وفحص وتحليل التقارير والنتائج الإحصائية التي تعرضها البنوك على أسس منفردة أو مجمعة؛
- مراعاة الدقة في اختيار العاملين في المجال المصرفي.

المراجع والهوامش

- ⁱ - عبد المعطي عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000، ص 103.
- ⁱⁱ - عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية، للنشر المرفق الأردن، طبعة الاولى، 1999، ص 58.
- ⁱⁱⁱ - نفس المرجع، ص 61.
- ^{iv} - وجدي محمود حسين، اقتصاديات النقود والبنوك، 2001-2002، ص 156-158.
- ^v - عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحاف، إدارة البنوك وتطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، القاهرة، 2000، ص 165.
- ^{vi} - مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب، القاهرة، مصر 2001، ص 259.
- ^{vii} - أيهاب عز الدين ندوم، الآثار الاقتصادية لمشاكل التسهيلات المصرفية في البنوك التجارية في مصر وكيفية مواجهتها، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2007، ص 126.
- ^{viii} - محسن أحمد حضيري، الديون المتعثرة (الظاهرة، الأسباب، العلاج)، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص 81-93.
- ^{ix} - احمد عاكف كرسون، ادارة التحصيل والقروض المتعثرة، البنك المركزي، المعهد المصرفي، 2006، ص 31.
- ^x - وائل محمد احمد محمد مصطفى، انعكاسات مشكلة التعثر على سياسات الائتمان في الجهاز المصرفي المصري (1990-2003)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة عين الشمس، 2005، ص 163-164.
- ^{xi} - سعيد ندا، الديون المتعثرة، التشخيص والعلاج، البرامج التدريبية، المعهد المصرفي، 2002، ص 57.
- ^{xii} - احمد فؤاد محمد خليل، تحليل ودراسة اثر الديون المتعثرة على النتائج المالية للبنوك التجارية، مع التطبيق على البنوك الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة عين الشمس، 2000، ص 47.
- ^{xiii} - محسن أحمد حضيري، مرجع سبق ذكره، ص 94-97.
- ^{xiv} - محمد صالح محمد صالح، انعكاسات مشكلة التعثر على سياسات الائتمان في القطاع المصرفي في مصر، دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة القاهرة، 1997، ص 135.
- ^{xv} - ماهر عبده جرجس، مفهوم التعثر من وجهة النظر المصرفية واسباب تعثر المشروعات وطرق تشخيص التعثر والتنبؤ به، ادارة التدريب، بنك مصر، 1996، ص 14.
- ^{xvi} - عدنان الهندي، مشاكل الائتمان المصرفي لمؤسسات القطاع العام وشبه العام وسائل المعالجة، اتحاد المصارف العربية، 1994، ص 16.
- ^{xvii} - محسن أحمد الحضيري، الديون المتعثرة، مرجع سابق، ص 101.
- ^{xviii} - محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف الاسكندرية، مصر، ط2، 2000، ص 371.
- ^{xix} - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديون المطبوعات الجامعية الجزائر، طبعة الثالثة، 2005، ص 63.
- ^{xx} - فرج عبد العزيز عزت، اقتصاديات البنوك، الكتاب الأول الصناعة المصرفية والمالية الحديثة، مصر، ص 369.

- xxi - عبد المطلب عبد الحميد ، العولة و اقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، مصر ، ص 171 .
- xxii - احمد غنيم ، الديون المتعثرة و الائتمان الهارب قراءة في واقع ووقائع الأزمة، 2001 ، ص 22.
- xxiii - رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، طبعة الأولى، 2008، ص، 112.
- xxiv - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة الثانية 2005، ص، 56.
- xxv - سهير محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، 2000. ص 65.
- xxvi - سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، الطبعة الأولى، 1994، ص 241.
- xxvii - سوسن مرسي، الادارة المالية، مطابع الولاء الحديثة، القاهرة، 2006، ص 24.
- xxviii - سامي السيد، باهر العتلم، المالية العامة، المطابع الجامعية، القاهرة، 2004، ص 63.
- xxix - عبد المطلب عبد الحميد، تحديث آليات الجهاز المصرفي للتكيف مع اتفاقيات تحرير تجارة الخدمات، المجلة المصرفية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد 02، المجلد 21، مصر، 2003، ص 21.
- xxx - محسن احمد الخضيري، القروض المتعثرة ، مرجع سابق، ص 213.
- xxxi - أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور المصارف المركزية، الدار الجامعية، مصر، 2007. ص 157.
- xxxii - وفاء يوسف احمد ، أطار محاسبي مقترح للرقابة الفورية على المخاطر في المصارف التجارية ، رسالة دكتوراه فلسفه في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة قسم المحاسبة و المراجعة ، جامعة عين الشمس ، 2005 ، ص 175.
- xxxiii - طارق عبد المعال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال المصارف، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001 ، ص 23.
- xxxiv - عاطف الدين ، مخاطر الائتمان و معالجة الديون المتعثرة (ادارة المخاطر) البرامج التدريبية ، المعهد المصرفي ، 2002 ، ص 94.
- xxxv - سعد زغلول البشير، دليلك إلى .. البرنامج الإحصائي SPSS - الإصدار التاسع عشر-، العراق، 2010، ص 08.